مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي
لبحوث السياسة العامة

ورقة سياسة عامة

ورقة سياسة عامة رقم 33
يوليو 2020

الملخص التنفيذي

تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة بالوقت الحالي استراتيجية تعليم محورية (أو مركزية) التي تهدف إلى تعزيز التعليم العالي والقدرات البحثية لتتواءم مع أولوياتها الاقتصادية بهدف تحقيق المزيد من التقدم والنجاحات الاقتصادية على المستوى العالمي. حالياً، هذه الاستراتيجية دفعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السعي نحو محاولة «اللحاق بالآخرين»، وجعلت الكثيرين ينظرون إلى التعليم العالي على أنها شركة تجارية التي يصعب على الجمهور الاستفادة من الخدمات التي تقدمها، ويكون فيها الحراك الاجتماعي صعب أيضاً. القاعدة التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجية الحالية هي التركيز القوي على العناصر الجغرافية والمادية لإنشاء المحور، مما يضيق نطاق فعاليته وتأثيره. بهدف الاستفادة القصوى من القدرات والقرارات التي تم إنشاؤها بالفعل، يجب توسيع تركيز نطاق الاستراتيجية الحالية وتأثيرها من خلال إنشاء مساحة ثقافية يمكن الوصول إليها بسهولة خاصة بالتعليم والبحث. وقد يؤدي هذا بمرور الوقت إلى إنشاء موقع مرموق للتعليم العالي والبحث بفضل النشاط الأكاديمي الذي يجسد أيضًا تفرد دولة الإمارات العربية المتحدة واحتياجاتها.

استراتيجية التعليم المحوري والسياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة: إنشاء مساحة ثقافية للتعليم العالي والبحث

مارفن إرفورث، جامعة مونيستر

المقدمة

يحتل التعليم العالي مركز الصدارة في المناقشات الحالية التي تجرى حول القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. خلال مثل هذه المناقشات حول القدرة التنافسية الاقتصادية، يجادل اللاعبون الرئيسيون مثل المنظمات الدولية، وكذلك الوكالات الحكومية والاستشارية، بأن دعم التعليم العالي والبحث الأكاديمي، التي تركز عليها الجامعات أو معاهد البحوث بشكل وثيق لتعزيز المصالح الاقتصادية للبلاد، يعتبر المفتاح الرئيسي للنجاح (Heitor ، 2016). معظم الأحيان، ينصح هؤلاء اللاعبون بالتشديد على تعزيز التعاون بين التعليم العالي، والبحث، والاهتمامات الاقتصادية للدولة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مكاسب نقدية ملموسة قصيرة إلى متوسطة الأجل في قطاعي الصناعة والخدمات (Etzkowitz ، 2008). على سبيل المثال، قد يكون الاهتمام الاقتصادي توجيه الصناعة المالية المحلية نحو أن تصبح رائدة عالمية في تبني تكنولوجيا جديدة، مما ينجم عنه مطالبة الجامعات بإخراج خريجين مدربين بالشكل الصحيح والمطلوب خلال فترة زمنية قصيرة.

إحدى نتائج هذه المناقشات العالمية يمكن ملاحظتها في جنوب شرق، وشرق، وغرب آسيا على وجه الخصوص، حيث تتجسد بشكل مشاريع دولية يطلق عليها في العادة تسمية «المحاور أو المراكز التعليمية» - وهي ظاهرة بدأت تظهر أثناء عملية صنع السياسات الإقليمية منذ منتصف التسعينات، والتي بدأت لأول مرة في سنغافورة (Knight، 2014). من منظور السياسة، يمكن النظر إلى المحاور أو المراكز التعليمية على أنها مشاريع واسعة النطاق، على مستوى الدولة، التي يحاول الآخرون اللحاق فيها أو حتى التفوق عليها، التي تم تأسيسها في مواقع للدراسات الدولية للدول المتقدمة، مثل المملكة البريطانية المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمتع بقدرات متميزة في مجال التعليم العالي والبحوث. أيضًا، أحد الأهداف المشتركة عبر المحاور/المراكز المتعددة هو تعزيز القدرات بهدف دعم المصالح المحلية أو التجارية أو الإقليمية، على سبيل المثال، لا الحصر، صقل المهارات لتلبية احتياجات قطاعي التعليم والصناعة من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي.

من بين عدد قليل من البلدان، مثل هونغ كونغ وقطر وسنغافورة، تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا استراتيجية محورية للتعليم العالي والبحث، حيث تمكنت كل من إمارات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة تحديداً من احتلال مركز الصدارة على مستوى الإمارات (Fox و 2014 ، Al Shamisi). فيما يتعلق بالجهود المبذولة، يمكن لدولة الإمارات أن تفخر بإنجازاتها الأخيرة فيما يتعلق بعملية توفير التعليم العالي. ومع ذلك، هناك جانبان إشكاليان يمكن للمرء أن يراهما للمحاور عبر الدول، وهي أيضًا ذات صلة كبيرة بسياق دولة الإمارات وإمارة رأس الخيمة. أولاً، صحيح ينتج عن عملية تعزيز ودعم التعليم العالي والبحث من أجل دعم وتعزيز الاهتمامات التجارية التوصل إلى أحدث التقنيات الاقتصادية، إلا أنه في معظم الأحيان

ينجم عنه الشعور بالحاجة إلى محاولة اللحاق بالآخرين، أو تقليد نسخ مماثلة للنماذج التي يتم تنفيذها في مكان آخر. وبالتالي، في حين أن احتياجات الأماكن الأخرى قد تنعكس في تلك النماذج المنسوخة، إلا أنها لا تتماشى بالضرورة مع الاحتياجات المحددة لدولة الإمارات العربية المتحدة أو إمارة رأس الخيمة. ثانياً، البيئات التعليمية الحالية التي تم إنشاؤها من قبل بعض المحاور القائمة تنظر إلى التعليم العالي على أنه تجارة مربحة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفه. تتعارض هذه الفكرة مع وجهة النظر التي تؤمن بتوفير فرص التعليم لجميع الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءات والقدرات اللازمة لمواصلة التعليم، الذين يؤمنون بأن التعليم هو عامل تمكين للأفراد يساعدهم على صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم ومواهبهم من أجل تحيق أحلامهم، مما يعود بالنفع على المجتمع بأسره، وهذا بالضبط ما تنص عليه الأمة في سياساتها وجداول أعمالها.

لتحقيق رؤية الإمارات بأن تصبح محور للتعليم - وموقع مرموق عالميًا للتعليم العالي والبحث بحكم دعمها الأكاديمي الذي له تأثير إيجابي كبير على البلاد - يجب أن يتجاوز التعليم الحالي والسياسة الاجتماعية التركيز الضيق والمحدود على العناصر الجغرافية والمادية لإنشاء محور تعليمي، ليتحول التركيز على خلق مساحة ثقافية يسهل الوصول إليها، التي يتم من خلالها إنتاج وتبادل الأفكار والمعارف والبحوث الرائعة.

تؤكد هذه الورقة هذا المفهوم من خلال تقديم بعض المعلومات الأساسية والسياقية حول محاور التعليم كمفهوم، وكذلك توضيح صلتها بدولة الإمارات وإمارة رأس الخيمة. ثانيًا، تقوم بتقييم الوضع الراهن لبحوث التعليم العالي حول محاور التعليم كظاهرة، وتستعرض وضع السياسات ذات الصلة في دولة الإمارات. ثالثًا، بما أن ورقة السياسة هذه هي أحد مكونات مشروع أكبر للمقارنة بين دولة الإمارات وسنغافورة، فسوف تقدم بعض النظريات ونظرة عامة موجزة عن المنهجية المتبعة حول هذا المشروع الأكبر. رابعاً، ستناقش تطوير استراتيجية متماسكة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال التركيز على التعليم والبحوث المحلية ذات الصلة استناداً على الاحتياجات الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقترح ثلاثة نقاط مهمة على الأقل التي يجب أن تشملها الاستراتيجية المقترحة.

محاور التعليم كمفهوم وعلاقتها ضمن سياقات دولة الامارات العربية المتحدة وإمارة رأس الخيمة

من الصعب تتبع فكرة إنشاء محاور تعليمية - بما في ذلك الآثار والقضايا التي تولدها هذه المشاريع – لكن المفهوم يعود إلى أصل واحد محدد، ويتم الإشارة إليه تكراراً في العديد من الخطابات والأماكن والميادين المختلفة. تتلخص فكرة إنشاء محور في تأسيس شبكة عالمية أو إقليمية مجهزة بعوامل جذب محددة (Barabási, 2016). فيما يتعلق بالتعليم، هناك بالوقت الحالي ما بين عشرة إلى عشرين دولة التي تصف نفسها بأن لديها محاور تعليمية، وهذه الدول في العادة لديها محاور في مجالات أخرى مثل الأعمال التجارية أو المالية أو السفر الجوي، وما إلى ذلك. ما يمكن للمرء أن يلاحظه تحديداً في هذه البلدان إصدار بعض القرارات السياسية المتعمدة، بصورة أو أخرى، لنمذجة نظم التعليم العالي المحلية لتشبه محاور دول أجنبية أخرى التي نجحت بشكل خاص من استيراد وتصدير التعليم العالي (مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة البريطانية أو أستراليا) – والإشارة إليه على أنه «مشابه لنموذج» التي تطلق عليه تسمية المحور التعليمي.

ومع ذلك، استناداً إلى المحادثات مع صناع السياسات في سنغافورة على وجه التحديد، فإن إنشاء محور تعليمي يجب أن لا يشبه تكرار إنشاء المحاور التعليمية التي أنشأتها غيرها من الجامعات في مناطق تنافسية اقتصاديًا وأكاديميًا مثل بوسطن أو وادي السيليكون في الولايات المتحدة. بل يجب أن يكون التركيز على إنشاء محور له نفس التأثير الذي تشهده منطقة مثل وادي السيليكون على الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي - ولكن في منطقة جغرافية أخرى مثل غرب وشرق آسيا، ذات موارد مماثلة في بعض الأحيان، أو مختلفة في أحيان أخرى، بالنسبة للدول المذكورة، عند إنشاء المحور.

كما تم الإشارة إليه أعلاه، هناك مشكلتين واضحتين حول سياسة التعليم العالي التي يمكن ملاحظتها عبر المحاور، وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة – وهي تحديداً مشكلة السعي نحو محاولة اللحاق بالآخرين، ومشكلة اعتبار عملية التعليم على أنها ربحية، بدلاً من التركيز على توفير التعليم للآخرين بسلاسة – وهذه قد تنبع من حقيقة أن سياسة التعليم في بلدان المحور هذه تبدو مختلفة مقارنة بغيرها من الدول. تقوم المحاور التعليمية بتضمين التعليم العالي في المشاريع الجغرافية-الاستراتيجية الواسعة النطاق. ولأن هذه المشاريع الضخمة تحمل عناصر جغرافية-استراتيجية، يتم ربط سياسة التعليم العالي بشؤون (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية) ذات نطاق أوسع، التي يكون محورها في الغالب السياسة الاقتصادية أو الإقليمية أو الصناعية بدلاً من التعليم.

إن هذه النقطة المركزية الغريبة نوعًا ما لإنشاء مشروع تعليمي ينجم عنه بالتالي آثارًا على سياسة التعليم العالي التقليدية والحوكمة. خلاصة القول: ما يعنيه هذا هو أن الأسباب المنطقية لتنظيم التعليم العالي قد تتحول من التصنيفات الاجتماعية أو التعليمية (مثل إمكانية الوصول إلى التعليم، والقدرة على تحمل تكاليف التعليم، والإنصاف، والجودة، وتوفّر التعليم، والبحث المفتوح، والتقدم، وما إلى ذلك) إلى غيرها من التصنيفات مثل توليد الإيرادات، وإنتاج البحوث والمعارف غير المحمية ببراءة، بالإضافة إلى التنافس الاقتصادي.

بحوث التعليم العالي حول المحاور وعملية صنع السياسات ذات الصلة في دولة الامارات العربية المتحدة

ينصب التركيز الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق رؤيتها للعام 2021. لقد تم الإعلان عن هذه الرؤية بين عامي 2010 و 2014 وتصف الأهداف التي يجب أن تحققها الأمة بحلول احتفالها باليوبيل الذهبي. تنص الاستراتيجية «ستعزز دولة الإمارات دورها المحوري كمركز أعمال إقليمي توفر بنيته التحتية الأساسية ومؤسساته بوابة تربط جيراننا بالعالم، لتكون بمثابة نموذج يحتذى به بالمنطقة.» (الإمارات العربية المتحدة، 2014). علاوة على ذلك، فإن «مستوى ممتاز من البنية التحتية والمرافق سوف يلبي

الاحتياجات الأساسية للمواطنين والشركات بينما يعزز أيضًا القدرة التنافسية الاقتصادية لأمتنا كمركز عالمي رائد». (الإمارات العربية المتحدة، 2014). بالرغم من وصف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها مركز للأعمال والابتكار، يظهر التعليم العالي بشكل ضمني كعامل تمكين محجوب لتحقيق الاستراتيجية في عدة أقسام، على سبيل المثال، الموضوع الثالث (متحدون في المعرفة)، الجزء الأول (تسخير الإمكانات الكاملة لرأس المال البشري الوطني)، وثالثاً (اقتصاد قائم على المعرفة وذو إنتاجية عالية). لتعزيز هذه الحجة، فإن الشعار المصاحب لهذا الموضوع هو: «اقتصاد تنافسي موجه من قبل الإماراتيين الذين يتميزون بالمعرفة والابتكار».[1]

يمكن لدولة الإمارات أن تفخر بإنجازاتها الأخيرة في توفير التعليم العالي، خصوصاً عند مقارنة الفرص والقدرات التعليمية السابقة والحالية. فهناك زيادة كبيرة لعدد المؤسسات والخيارات التعليمية التي يمكن للمقيمين الاختيار من بينها (فوكس والشامسي، 2014 ؛ ريدج، كيبيلز، والأسد، 2017). ومع ذلك، فإن تنفيذ استراتيجية بحجم ونطاق رؤية 2021، ينطوي على بعض التحديات المعقدة، وليس أقلها عملية التنسيق. في خضم هذا التعقيد، نرى حاليًا ظهور نموذجين محوريين عبر الإمارات المختلفة. من ناحية، توفر إمارة أبوظبي نموذجًا منيراً + شاملاً، فعلى سبيل المثال، يجد المرء جامعة نيويورك أبوظبي كمثال لامع للتعليم العالي، أو مستشفى كليفلاند كلينيك في القطاع الصحي، ثم يمكن للمرء أن يلاحظ المزيد من هذه النماذج المنيرة على مستويات متعددة. ومن ناحية أخرى، تتبع إمارة دبي نموذج نمذجة المنطقة + البنية التحتية. أحد أسباب نجاح نموذج المنطقة في دبي بشكل خاص هو حقيقة أن الإمارة قامت ببناء العديد من البنى التحتية في جميع نواحيها، كما تحظى هذه الإمارة بموقع جغرافي مرموق على الخارطة ومكانة عالية ذات سمعة عالمية مرموقة للغاية.

من المنطلق أعلاه، يمكن للمرء أن يجادل بأن التعقيدات المذكورة تمثل مشكلة، ولكن بالوقت ذاته، قد تقدم اقتراحات أخرى فعالة تساعد على تنفيذ رؤية 2021 في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة من خلال اتباع استراتيجيات محورية مختلفة. الآثار المترتبة على ذلك هو يمكن للمرء ملاحظة وجود مستوى كبير من التنافس، ولكن أيضًا تحفظ في استراتيجيات الإمارات الفردية، الأمر الذي يجعل التنسيق أو الإشراف أو الشفافية من أجل خلق السياسات الجيدة أكثر صعوبة وتعقيداً. كما أنه يخلق مساحة تنافسية تعوق إمكانية إنشاء محور واحد في دولة الإمارات الذي يمكن أن يستفيد من موارد ونقاط القوة الخاصة بكل إمارة. بالإضافة إلى ذلك، هناك القليل جدًا من البحوث المتاحة حول الموضوع الذي يمكن أن يستخدمه صانعو السياسات، وهناك عدد أقل من البحوث حول الإمارات الفردية للأماكن أو الآثار المحددة التي تؤثر على الأفراد أو الجامعات أو المدارس. قد يكون تحسين التنسيق والرقابة والشفافية والبحث من العوامل اللازمة ليس فقط لتسهيل تحقيق رؤية 2021، ولكن أيضًا لتحسين وضع سياسات التعليم العالي في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بالأوساط الأكاديمية، بدأ علماء التعليم العالي المقارن والدولي دراسة ظاهرة محاور التعليم كجزء من عمليات التدويل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Knight، 2003؛ de Wit، 2009 ؛Knight، 2007 و Altbach ؛2004، 2006، 2012، أو للحساب الجديد، انظر Kosmützky و Putty ، 2016). يمكن تقسيم نتائج البحوث التربوية الحالية حول هذا الموضوع ضمن أربعة محاور رئيسية: (1) تغيير عملية التدريس والبحث الجامعي خلال زمن يزداد فيه الاعتماد على التبادل الاقتصادي والتكنولوجي في جميع أنحاء العالم، (2) تغيير تدفقات الطلاب والأكاديميين الدوليين، ومؤخراً (3) ظهور فروع - جامعية في العديد من الدول، بالإضافة إلى (4) ظهور الممولين من أجل الربح في الميدان مما قد يؤدي إلى تغيير الهيكل المؤسسي.

قامت (Knight, 2014) بتصنيف التطورات المؤسسية، القائمة والمعقدة والمتنوعة للغاية للتعليم العالي وفقاً إلى ما حددته على أنه ثلاثة أجيال من تدويل التعليم العالي، الذي انتقل تدريجياً من تعاوني إلى تنافسي بمرور الزمن. استناداً على هذا المنطلق، تؤكد ظهور محاور للطلاب والمواهب والابتكار المعرفي كجيل ثالث جديد لعمليات تدويل التعليم العالي، الذي يؤكد وجود دورة انتقال حاسمة في مجال التعليم العالي. بالرغم من أن تحديد المحاور على أنها ظاهرة جديدة في بحوث التعليم العالي المعاصرة يوفر رؤى فريدة وقيمة في هذا المجال، إلا أن الأطر التحليلية التي تم استخدامها تترك العديد من الأسئلة التي تثيرها هذه الظاهرة الاجتماعية دون إجابة، ولا تزال غير مدروسة أو مفهومة إلى حد كبير – خاصة من الناحية التجريبية.

البحث والنظرية

ترتبط هذه الورقة بمشروع أكبر يستكشف مركزية التعليم العالي في الخطابات العالمية والإقليمية والمحلية المعاصرة، والإمكانات التحليلية لتكوين النظرية المعاصرة لفهمها، وما يترتب على ذلك من آثار على سياسة التعليم العالي وإطار الحوكمة الذي يخلقه. يسلط هذا المشروع الضوء على سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي، ودبي، ورأس الخيمة) بهدف فهم المزيد عن ظاهرة محور التعليم باعتبارها مظاهر للمركزية الأخيرة للتعليم العالي في الخطابات العالمية وتأثيراتها على صنع السياسات المحلية.

المنهجية

يستند هذا البحث الاستقصائي على تحليل وثائق السياسة، بالإضافة إلى تحليل 20 مقابلة شبه منظمة مع مجموعة من الأكاديميين وصانعي السياسات والخبراء التي أجريت في الموقع خلال شهري سبتمبر ونوفمبر من عام 2018. تم تحليل البيانات من خلال اعتماد نهج البحث الاستطلاعي (Fairclough ، 1992 ؛ Wodak ، 2004 ؛ Wodak و Fairclough ، 1997)، الذي يستخدم النهج النظري للاقتصاد السياسي الثقافي لتحليل البيانات (Sum و Jessop ، 2013).

[1] نظرًا لأن مساحة ونطاق هذه الورقة محدودة نوعًا ما، يمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في Erfurth, M (2019). International Education Hubs as Competitive Advantage: Investigating the Role of the State as Power Connector in the Global Education Industry. In M. Parreira do Amaral, G. Steiner-Khamsi, & C. Thompson (Eds.). (2019). Researching the Global Education Industry – Commodification, the Market and Business Involvement (pp. 181-202). London: Palgrave

بالرغم من أن حجم وهدف ورقة السياسة هذه لا تسمح بإجراء مناقشة شاملة للمنهجية المعتمدة، إلا أنها تعتمد على نتائج دراسات الباحثين الآخرين ومساهماتهم لدراسات السياسة في مجال التعليم المقارن والدولي.

هناك مساران بحثيان ذو صلة، وهما على وجه التحديد، بحوث سياسة التعليم العالمية (Mundy وآخرين، 2016)، بالإضافة إلى بحوث التعليم العالمي الصناعي (Verger وآخرين، 2016؛ Parreira do Amaral وآخرين، 2019). تركز مسارات البحث هذه على عولمة الخطابات، وجداول الأعمال، والجهات الفاعلة في دراسة سياسة التعليم بهدف التحقق في الآثار المختلفة للظروف السياقية المتغيرة التي تتطور من خلالها السياسات التعليمية حاليًا، مثل تأثير العلاقات المعقدة بين الجهات المحلية والأجنبية على سياسة التعليم الوطنية (Marginson، 2016؛ Verger، 2016؛ انظر أيضاً Ball، Junemann، و Santori، 2017).

النتائج

إجمالاً، تشير البيانات التي تم جمعها إلى أنه من ناحية، يتم إنشاء محاور التعليم بشكل استباقي أثناء المناقشات والاستراتيجيات العالمية والمحلية وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، يتم إنشاؤها أيضًا كبنى مادية قائمة في دول مثل الإمارات العربية المتحدة أو سنغافورة نتيجة للمشاريع الجغرافية-الاستراتيجية الضخمة التي تمتاز فيها هاتين الدولتين. هناك حوار حول أبوظبي ودبي ورأس الخيمة - أو دولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها – على أنها محاور للتعليم، ولكن يتم أيضًا إنشاء مناطق اقتصادية للتعليم، وتبنى الجامعات، ويتم توليد الإيرادات، وتوظيف المعلمين والباحثين، وما إلى ذلك. من بين هذا المزيج من الحوار وإنشاء البنية التحتية المادية، وصنع السياسات في دولة الإمارات، وكذلك إمارة رأس الخيمة، هناك تركيز متزايد على توفير التعليم من قبل جهات فاعلة متنوعة في مناطق متعددة، في كل من سنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة، خصوصاً داخل البيئات التي تسودها الأعمال التجارية.

في كلا المكانين، تشكل العناصر الجغرافية والمادية أساس الاستراتيجيات والسياسات الحالية المتعلقة بظاهرة محور التعليم. وفي حين قد يطلق على ذلك الجزء المادي من محور التعليم، فإن الجزء المفاهيمي يحظى باهتمام أقل بكثير في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بسنغافورة التي لديها تركيز أكبر نسبياً. بالنسبة للوضع في سنغافورة، يصف هذا الجزء المفاهيمي أنواع التعليم المرغوبة التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكيف يمكن تحقيق ذلك بمرور الوقت. كما يوضح دور المجتمع، من فئة الشباب إلى فئة الكبار، بصفتهم المفتاح رئيسي للنجاح، ويتم التأكيد على أن المثابرة والعمل الجاد والفضول من أجل التعلم مدى الحياة تعتبر سمات شخصية مرغوبة لدى الأفراد. كل ذلك سيسمح لسنغافورة على الأرجح من مواصلة تنافسها في مجال الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، ويعزز جهودها الرامية إلى دعم عملية التعليم والبحث. بحكم تطوير هذا الجزء المفاهيمي بما فيه الكفاية، تهدف سنغافورة إلى تنمية البحث الأكاديمي على أعلى المستويات، مع التركيز بشكل رئيسي على مجال العلوم، وتطمح إلى الاستفادة من البحث المنتج لإنتاج منتجات وخدمات جديدة التي تدعم الصناعة والخدمات من أجل تحقيق التميز ورفع مكانة سنغافورة على الخارطة الدولية بصورة أكبر، التي سعت دوماً لتحقيقه عبر الزمن.

بالرغم من وجود تحديات محددة ترتبط بهذا المسار، التي تستحق المزيد من البحث والحوار، تشير نتائج البيانات التي تم جمعها إلى أن سنغافورة حققت نجاحًا خاصًا في ترسيخ مكانتها كوجهة عالمية للتعليم العالي والبحث لأنها تولي اهتمامًا كبيراً للجانب المفاهيمي – الذي، في جوهره، يعني إنشاء مساحة ثقافية للتعليم العالي والبحث. لا ينبغي أن يُفهم هذا على أنه يتعارض مع المساحة / البنية التحتية المادية، بل أنه جزء ضروري يكمله، والذي بدونه لا يعمل بالشكل الصحيح والمطلوب، أو على الأقل لا يدعمه إلى أقصى إمكاناته. بالوقت الذي يقدم فيه القسم التالي توصيات لوضع السياسات، فإنه يشرح هذا الموضوع بشكل أكبر من خلال التركيز على بعض الأفكار النموذجية حول كيفية خلق مثل هذه المساحة الثقافية بنجاح.

التوصيات

تُظهر المداولات أعلاه أن الاستراتيجية والنهج الحاليين لدولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق رؤيتها في محور التعليم يتميز بدرجة عادلة من المنافسة بين جميع الإمارات ولكن هناك نقص في الرقابة والشفافية والتنسيق. بسبب التحديات القائمة هذه، سيقدم هذا القسم بعض المقترحات لوضع استراتيجية متماسكة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لدولة الإمارات، والتي تشجع على المزيد من التعاون بين جميع الإمارات، بحيث يتم الاستفادة من موارد ونقاط القوة لكل إمارة، مع التركيز على الاحتياجات الفردية والخصائص والاستراتيجيات الخاصة بكل إمارة.

تؤكد هذه الاستراتيجية على أن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون من أجل تحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وفقاً للاحتياجات الحالية والناشئة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويجب اعتبار التعليم والبحوث المحلية ذات الصلة مسألة رئيسية يجب أخذها بنظر الاعتبار. وعليه، قد ينتج عن هذا النهج ما يسميه الاقتصاديون نقطة ترويج فريدة لدولة الإمارات كوجهة دولية للتعلم والبحث لأنها تعكس تفردها وتميزها الكبير مقارنة بغيرها من الدول التي تعتمد استيراد النماذج من أماكن أخرى. ينبغي أن تستند هذه الاستراتيجية المتماسكة على تقييم الفجوات في أنظمة التعليم والبحث الحالية، ويجب أن تحدد بوضوح هدف المحور، كما ينبغي أن تعمل موازنة دقيقة بين الاحتياجات المحلية وجداول الأعمال الدولية.

تطوير استراتيجية فعالة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي

يمكن القول إن مركز التعليم - كمكان للتعليم العالي والبحث - يحتوي على جزء مادي ومفاهيمي. تم تلخيص الجزء المادي على أنها عناصر مادية وجغرافية التي تم الإشارة إليها أعلاه، والتي يسهل تحديدها وقياسها نسبيًا. ومع ذلك، في القسم الأول من هذه الورقة، تم وصف سبب بناء المحور على أنها محاولة لتكرار تأثير مناطق مثل بوسطن أو وادي السيليكون. بصرف النظر عن الجزء المادي، إن تأثير هذه المساحات يتعلق كثيرًا بالجزء المفاهيمي التي تم الإشارة إليه.

بالرغم من أن منطقة بوسطن تعد مساحة جغرافية مكتظة بمؤسسات التعليم والبحث، يمكن للمرء أن يجادل بأن شريان الحياة لهذا المكان هو القلوب والعقول التي تعيش هناك، والتي تركز على العلوم، وتلقي التعليم، وتقوية «الروابط» غير المرئية الموجودة بين الجامعات، والشركات والوزارات وما إلى ذلك. إن تنشئة مثل هذه القلوب والعقول، وتقوية الروابط الغير مرئية، ينبغي أن يكون، إلى حد ما، الغرض من إنشاء المحور التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن هذا الجزء المفاهيمي يحتاج إلى التأسيس والرعاية والتمويل الجيد بهدف توليد الفرص للباحثين والعلماء من أجل اللقاء وتبادل الأفكار كما هو الحال في مناطق مثل بوسطن أو وادي السيليكون.

من أجل تطوير هذا الجزء المفاهيمي (بشكل أكبر) واستغلال التقدم الذي تم إحرازه بالفعل، قد يكون من الأفضل وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة والمنطقة من قبل الحكومة وصناع السياسات، مما يعكس وجهات النظر من جميع الإمارات، التي يمكن أن يطلق عليه تسمية محور أو أية تسمية أخرى.

بالتالي، سيكون أحد المكونات الحاسمة في هذه الاستراتيجية الشاملة، إنشاء نموذجاً متماسكاً للنظام التعليمي وتعزيز مكانته من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي باعتباره أحد مكونات هذه الاستراتيجية. إن الإنجاز المحتمل لمثل هذا النموذج المتماسك، وإرساء الأساس للمحور كمساحة ثقافية، سيكون له تأثير تحويلي أكبر على الدولة والمنطقة أجمع من خلال بناء القدرات التعليمية وزرع روح التعلم والتعليم والبحث. من أجل وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية المكونات الثلاثة التالية كنقاط انطلاق محتملة: (1) تقييم الفجوات، (2) تعريف غرض إنشاء مركز تعليمي داخل البلاد، و (3) إيجاد توازن بين الاحتياجات المحلية وجداول الأعمال الدولية.

تقييم الفجوات

من خلال تتبع تطور سنغافورة كمحور للتعليم والبحث يمكن ملاحظة أن قيادتها اتخذت بعض الخيارات المتعمدة للغاية في التسعينيات فيما يتعلق بنوع التطور الثقافي الذي سعت لتحقيقه من خلال التعليم والبحث. من خلال اعتماد نهج تكراري، قررت الدولة وقيادتها، أولاً، بأنها ترغب في إنشاء محور كوسيلة مناسبة لتحقيق مثل هذا التطور. ثانياً، استنتجت أن قرارها هذا لإنشاء محور للتعليم والبحث يتضمن إضفاء شيء على نظامها القائم الذي لم يكن موجودًا من قبل، والذي نجح في سد الثغرات / عالج نقاط ضعف محددة.

نتائج التقييمات التي أجرتها الحكومة السنغافورية، والنهج التفاعلي الذي اختارته من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي - لتحقيق تأثير تحويلي محتمل من خلال التعليم والبحث – كان التركيز في الغالب على تطوير وتحسين الجامعات المحلية داخل البلاد، وعند الحاجة، الدخول في شراكات مع شركاء المعرفة الأجانب التي باشرت الدولة باستضافتها. ونتيجة لذلك، تم تطوير قطاع مميز للربح للتعليم العالي، والذي يبدو أنه مرتبط بتوليد الإيرادات على المدى القصير من خلال تلبية احتياجات مجموعات مستهدفة محددة للغاية بدلاً من تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

نظرًا لأن نتائج التجارب كانت في بعض الأحيان غير مرغوبة، فقد تم تنفيذ آليات صارمة لضمان الجودة والرقابة على القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح، وكذلك التشديد الأكبر على الجهات التي يُسمح لها بالمشاركة في هذا العمل، بهدف منع الأسر وأطفالهم من التعرض إلى الخداع، ومع ذلك، لا تزال هذه الحالات تحدث بين الحين والآخر. ومع ذلك، فإن اتخاذ قرار متعمد مثل القرار الموصوف، لاستضافة شركاء من الخارج عن قصد بهدف معالجة ثغرات محددة، لا يمكن تحقيقه إلا بناءً على تقييمات صارمة سابقة.

الخطوات التالية التي قد تنبع عن إجراء تقييم مثل هذا، قد تشمل اتخاذ موقف أيديولوجي حول الاتجاه المستقبلي والغرض من التعليم العالي داخل البلاد، خصوصاً فيما يتعلق بالمحور كمكان ثقافي للتعليم والبحث. على سبيل المثال، أحد التحديات الحالية فيما يتعلق بتنويع الاقتصاديات في العديد من البلدان هو شبه عدم وجود معرفة حول كيفية تأثير هذا التنويع على الحياة اليومية في المجتمعات، كما هو الحال في سياق الإمارات العربية المتحدة. هنا، يمكن أن تساهم تخصصات مثل العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بشكل كبير في تنمية الدولة، على الرغم من أنهما يحتاجان إلى المزيد من التطور مقارنة بالمقارنات الإقليمية (وغير الإقليمية) الأخرى.

كمثال على الفجوة الحالية في التعليم العالي والبحث التي يمكن تحديدها من خلال تقييم الفجوات، فإن هذا سيسمح باستنتاج نهج ترابطي لمعالجته. ومن ثم، سيكون السؤال الملح، على سبيل المثال، ما نوع التعليم والبحث الذي قد يكون مرغوباً فيه على المدى المتوسط إلى الطويل لتوليد مثل هذه المعرفة حول التأثير الاجتماعي والثقافي للتنوع الاقتصادي على مجتمع الإمارات؟ هل يجب أن توجه هذه الأسئلة أيضاً إلى الباحثين الذين ترعرعوا في دولة الإمارات، كونهم على إلمام كبير بالمجتمع الإماراتي، لمعرفة وجهات نظرهم؟ إذا كانت الإجابة نعم، كم من الوقت مطلوب «لتوليد» هؤلاء الباحثين؟ – وفي الوقت ذاته، يجب الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أنهم قد يفكرون اختيار مسار مهني مختلف بعد كل شيء لأن لديهم مواهب أخرى.

من خلال الاستدلال استناداً على هذه التجربة الفكرية الصغيرة، فإن إنشاء محور كبيئة ثقافية، والتي تعد (حينها) جزءًا من نموذج / استراتيجية متماسكة لخلق تأثير إيجابي وتحويلي للدولة من خلال تعزيز عملية التعليم والبحث، هي عملية قد تستغرق دورة تعليمية واحدة أو دورتين على الأقل من مرحلة التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي - والتي تتراوح بالأرقام من 15 إلى 30 عامًا، مما يشدد على أهمية إجراء التقييمات والقرارات المطلوبة بعناية بالوقت الحالي.

تعريف الغرض من المحور

إن تطوير وخلق مساحة ثقافية للتعليم والبحث ذات طابع جديد يضيف قيمة إضافية من خلال تأثير تحويلي متوسط إلى طويل الأجل للدولة، الذي يمكن تحقيقه أيضًا بدون إنشاء محور - ولا فضاء جغرافي / مادي، ولا كمساحة ثقافية، أو كلاهما مجتمعة. من المثير للجدل، سيكون الهدف المتمثل بتحقيق تحسين متوسط إلى طويل الأجل لمشهد التعليم العالي والبحث المحلي ممكنًا من خلال اعتماد استراتيجيات التنمية التي نراها في الدول الأخرى التي لا تعّرف نفسها كمحور. وبالتالي، ما هي الأسباب وراء الإصرار على

إنشاء مركز للتعليم والبحث، وما هو الغرض من إنشاء هذا المركز؟

بالوقت الحالي، يتم تقديم العروض الدراسية لغير المواطنين في دولة الإمارات بأسعار مماثلة للأسواق الأخرى في مواقع أخرى في العالم، مع خصائص مماثلة. في حين يمكن القول إن هذا يكفي لاعتبارها كتجارة مربحة على المدى القصير، تبقى الأسئلة، ما السر الذي يجذب شركاء المعرفة والبحث، وكذلك الطلاب والموظفين المستقبليين المحتملين، إلى دولة الإمارات باعتبارها محور للتعليم والبحث في اقتصاد قائم على المعرفة؟ ما الذي يخلق، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، نوعًا من التشجيع (الجذب) لهذا المركز؟

يمكن أن تكون نقطة الانطلاقة المحتملة للإجابة على الأسئلة أعلاه دراسة وتحليل ما يحتاجه الخريجون والباحثون بالضبط لتلبية للاحتياجات الناشئة والحالية. يمكن بعد ذلك مواءمة العروض التعليمية مع تلك الاحتياجات، وقد يتم تقديم العروض بأشكال أكثر تخصصًا بدلاً من عامة على المستوى الجامعي أو الدراسات العليا (عبر جميع الإمارات في الدولة). وهذا من شأنه أيضًا أن يوضح كيف يمتاز اختيار مواصلة الطلاب للدراسة في دولة الإمارات بتزويدهم بمثل هذه الأشكال المتخصصة من المعرفة - كعامل جذب محتملة – الذي قد يفيد الخريجين في المستقبل، لأنهم سيكونون على ثقة مسبقة بأن معرفتهم المكتسبة ستوفر لهم الفرص داخل الدولة، مما يزيد من فرصهم في الحصول على الوظائف التي يتمنونها.

ومع ذلك، فإن هذه الفترة الانتقالية ستتطلب بعد ذلك تخصيص الموارد اللازمة، ويجب أن يتم إجراء تقييمًا منفصلاً، لتحديد ما إذا كان يجب تنظيم هذه النماذج المتخصصة من التعليم بشكل مجاني، أو ما إذا كان ينبغي دعمها بشكل كبير إلى حد ما. من الاحتمالات الأخرى الواردة هو إمكانية إنشاء المزيد من أنماط التعليم العام، بحيث يتمكن الجمهور من الاستفادة منها على المدى المتوسط إلى الطويل، وهذا بالتالي يضمن جعل التعليم أكثر شمولاً للأفراد بغض النظر عن خلفيتهم.

الموازنة بين الاحتياجات المحلية والأجندات الدولية

فيما يتعلق بالمشهد الدولي للتعليم العالي، يمكن أن تكون الاتجاهات جذابة للغاية. بين الحين والآخر، يمكن ملاحظة ظهور جداول أعمال دولية، التي تستخدم الأساليب المعاصرة، مثل المطالبة بالإخضاع للإشراف الدولي على سبيل المثال. والسؤال المُلح هنا هو كيف يمكن تبني هذه الاتجاهات لجعل الاجندات المحلية جذابة - على سبيل المثال، استضافة عدد كبير من شركاء المعرفة الأجانب المشهورين الذين يقدمون عروضهم التعليمية الشهيرة – وربطها بالاحتياجات المحلية.

ينطبق هذا على دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن أيضًا على الإمارات الفردية مثل أبوظبي أو دبي أو رأس الخيمة التي تتتبع الاستراتيجيات الدولية. يبدو أن إيجاد توازن معقول بين السعي لمتابعة جداول الأعمال الدولية وبالوقت ذاته تلبية الاحتياجات المحلية الناشئة أو القائمة أثناء السعي نحو إنشاء محور للتعليم والبحث يمثل تحديًا معقدًا على وجه التحديد. إن التركيز الصارم على الاحتياجات المحلية وتقييم أفضل السبل للتعامل معها بالتعاون مع شركاء المعرفة الأجانب سيكون مفيدًا ليس فقط للتنمية المتوسطة والطويلة الأجل للدولة، ولكن أيضًا لتوليد تأثير كبير للمحور، كما تم توضحيه أعلاه. إذا تم تحقيق ذلك بنجاح، قد تكون النتيجة توليد نماذج متخصصة من التعليم والبحث التي تختلف عن النماذج العامة المتعارف عليها، التي يمكن أن تتواجد في العديد من الأماكن على الخارطة كنتيجة قياسية لاعتماد جداول الأعمال الدولية.

المضمون، فإن الصورة الأكبر لتبني استراتيجية إنشاء محور تعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تنطوي عادة على تكوين شراكة مع شركاء المعرفة الأجانب الذين ينحدرون في الغالب من العالم الأنجلوسكسوني، ينطوي أيضًا على تبني منصة لتعزيز التعليم العالي على النمط الغربي. إذا كان المقصود، فهذا يعني أيضًا إدخال هذه المنصة بعناية في المساحات الثقافية (التعليم والبحث) القائمة في الإمارات العربية المتحدة.

إحدى المزايا الرئيسية لاعتماد مثل هذه المنصة على المدى الطويل، من خلال إنشاء المحور، مرة أخرى، إن كانت هناك نية القيام بذلك، سيكون من خلال الاعتماد على التفكير والتحليل النقدي على النمط الغربي، بالإضافة إلى الاعتماد على عملية تقصي الحقائق، من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات المحلية. هذه المساحة الثقافية الجديدة التي يمكن إنشاؤها، والتي يمكن اطلاق تسمية «محور» عليها، ستشتمل إلى حد ما على مزيج من النماذج القائمة والجديدة للتعليم العالي والبحث والتفكير، التي ربما يمكن وصفها على أنها أشبه بالفسيفساء لأنماط مختلفة من الأفكار ووجهات النظر. ربما، يمكن تحقيق تأثير تحويلي إيجابي للبلاد من خلال ذلك، وبفضل ذلك يمكن إنشاء محور ذات تأثير حقيقي وفعال، وبالتالي ستتمكن هذه المساحة الثقافية من جذب اهتمام والهام الباحثين والعلماء وما إلى ذلك – مما يؤثر إيجابياً على تلبية الاحتياجات المحلية بفعالية.

الاستنتاج

استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه الورقة، تخلق السياسات والاستراتيجيات الحالية للتعليم العالي تحديات أمام التطوير المعاصر والمستقبلي للتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالرغم من بذل الجهود الهائلة، والنجاحات الأخيرة التي تم تحقيقها بنجاح وفخر، يبقى التركيز القوي على الجوانب الجغرافية والمادية لتحويل دولة الإمارات العربية المتحدة إلى محور للتعليم. مع ذلك، تشير الأدلة التي تستند على البيانات التي تم جمعها إلى أن استكمال هذه الجوانب الجغرافية والمادية بمساحة ثقافية للتعليم العالي والبحث سيكون مفيدًا من أجل تحقيق تأثير تحويلي طويل الأجل للدولة، من خلال الاعتماد على المصادر السابقة والحالية والمستقبلية على نحو فعّال.

نظرًا لأن إنشاء مثل هذه البيئة الثقافية قد يستغرق عقدين إلى ثلاثة عقود، يجب مراجعة خيارات السياسة الحالية في التعليم العالي بالوقت الحالي، وذلك لأنها تحدد النجاح المستقبلي للقرارات التي تم اتخاذها بالفعل (كما هو الحال بالنسبة لرؤية 2021). ولهذا السبب، من المهم جداً النظر في وضع استراتيجية متماسكة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، واعتبار التعليم العالي على أنه عنصر حاسم.

نظرًا لأن البحث التجريبي في التعليم والسياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة نادر للغاية، فإن هذه الورقة لا تقدم سوى نظرة مختصرة على مجموعة متميزة من آثار السياسة الخاصة بالتعليم

العالي. بالرغم من أن هذا يعني أيضًا أن نطاق البحث التفصيلي محدود، إلا أن هناك حاجة ماسة لإجراء البحوث المستقبلية من قبل علماء آخرين حول القضايا والتحديات المعاصرة في التعليم في دولة الإمارات وإمارة رأس الخيمة، وكذلك حول ظاهرة محور التعليم وآثار سياستها.

المصادر

Altbach, P. G., & Knight, J. (2007). The Internationalization of Higher Education: Motivations and Realities. *Journal of Studies in International Education, 11*(3/4), 290–305.

Ball, S. J., Junemann, C., & Santori, D. (2017). *Edu.net. Globalisation and Education Policy Mobility*. London: Routledge.

Barabási, A.-L. (2016). *Network Science*. Cambridge: Cambridge University Press.

de Wit, H. (2009). Measuring success in the internationalisation of higher education: an introduction. *In EAIE Occasional Paper: Vol. 22. Measuring success in the internationalization of higher education* (pp. 8–1).

Etzkowitz, H. (2008). *The Triple Helix. University-Industry-Government. Innovation in Action.* New York: Routledge.

Fairclough, N. (1992). *Discourse and Social Change*. Cambridge: Polity Press.

Fox, W. H., & Al Shamisi, S. (2014). United Arab Emirates' Education Hub: A Decade of Development. In J. Knight (Ed.), *International Education Hubs. Student, Talent, Knowledge-Innovation Models* (pp. 80–63). Dordrecht: Springer.

Heitor, M. (2016). *Open the box in times of uncertainty: Fostering networks of opportunity through collaborative laboratories and learning landscapes, together with global research networks*. Retrieved from https://www.oecd.org/sti/PolicyPaper_Keynote_Heitor-with20%cover.pdf

Knight, J. (2003). Updating the Definition of Internationalization. *International Higher Education, 33*, 2–3.

Knight, J. (2004). Internationalization Remodeled: Definition, Approaches, and Rationales. *Journal of Studies in International Education, 8*(1), 5–31.

Knight, J. (2006). Internationalization: Concepts, Complexities and Challenges. In J. J. Forest & P. G. Altbach (Eds.), *International Handbook of Higher Education. Part One: Global Themes and Contemporary Challenges.* Dordrecht: Springer.

Knight, J. (2012). Student Mobility and Internationalization: trends and tribulations. *Research in Comparative and International Education, 7*(1), 20–33.

Knight, J. (2014). *International Education Hubs. Student, Talent, Knowledge-Innovation Models*. Dordrecht: Springer.

Kosmützky, A., & Putty, R. (2016). Transcending Borders and Traversing Boundaries: A Systematic Review of the Literature on Transnational, Offshore, Cross-Border, and Borderless Higher Education. *Journal of Studies in International Education, 20*(1), 8–33.

Marginson, S. (2016). The Global Construction of Higher Education Reform. In K. Mundy, A. Green, B. Lingard, & A. Verger (Eds.), *The Handbook of Global Education Policy* (pp. 311–291). Chichester: John Wiley & Sons, Ltd.

Mundy, K., Green, A., Lingard, B., & Verger, A. (Eds.). (2016). *The Handbook of Global Education Policy*. Hoboken: John Wiley & Sons.

Ridge, N., Kippels, S., & ElAsad, S. (2017). *Education in Ras Al Khaimah and the United Arab Emirates*. Retrieved from https://cdn2.hubspot.net/hubfs/5081768/File22220185854-.pdf?__hssc=78953035.1.1566649307362&__hstc=78953035.56ff79c1748eca6ce84ec86846b2188c1562054986586.1566339788566.1566649307362.5&__hsfp=3686452268&thsC taTracking=fd933dc-2360-14f8e-b7a-8ac983d78489b7%C712996c910-0b-4165-b4d649-8e56d014c3

Sum, N.-L., & Jessop, B. (2013). *Towards a Cultural Political Economy. Putting Culture in its Place in Political Economy*. Cheltenham: Edward Elgar.

Parreira do Amaral, M., Steiner-Khamsi, G., & Thompson, C. (Eds.). (2019). *Researching the Global Education Industry – Commodification, the Market and Business Involvement*. London: Palgrave.

United Arab Emirates (2014). *Vision 2021. United in Ambition and Determination*. Retrieved May 2019 ,23, from https://www.vision2021.ae/docs/default-source/default-document-library/uae_vision-arabic.pdf?sfvrsn=b09a06a6_6

Verger, A., Lubienski, C., & Steiner-Khamsi, G. (Eds.). (2016). *The Global Education Industry.* New York: Routledge.

Wodak, R., & Fairclough, N. (1997). Critical Discourse Analysis. In T. A. van Dijk (Ed.), *Discourse as Social Interaction* (pp. 284–258). London: SAGE Publications Ltd.

Wodak, R. (2004). Critical Discourse Analysis. In C. Seale, G. Gobo, J. F. Gubrium, & D. Silverman (Eds.), *Qualitative Research Practice* (pp. 213–197). London: SAGE Publications Ltd.

مارفن إرفورث مرشح للدكتوراه في مجال التعليم المقارن والدولي بجامعة مونستير بألمانيا. تركز أطروحته على سياسة التعليم واقتصاديات التعليم.

تهدف سلسلة أوراق السياسة الخاصة بمؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة إلى نشر بحوث الأفراد و المؤسسات التي تهتم و تركز على تنمية السياسة العامة في العالم العربي. و تعبر النتائج و الاستنتاجات عن آراء أصحابها المؤلفين و تعتبر كمرجع لمؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

تطوير البحوث، ودعم العقول

تقع مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة في رأس الخيمة وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في عام 2009 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة. وللمؤسسة ثلاث وظائف رئيسية:

- إعلام صانعي السياسات عن طريق إجراء وتكليف البحوث ذات الجودة العالية،
- إثراء القطاع العام المحلي، وخاصة التعليم، من خلال تزويد التربويين وموظفي الحكومة في رأس الخيمة بالمواد اللازمة لإحداث تأثير إيجابي على مجتمعهم،
- بناء روح الجماعة والتعاون والرؤية المشتركة من خلال المشاركة الهادفة التي تعزّز العلاقات بين الأفراد والمؤسسات.

لمعرفة المزيد عن أعمالنا البحثية، والمنح، والأنشطة، والبرامج يرجى زيارة موقعنا:

www.alqasimifoundation.com.

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي
لبحوث السياسة العامة

ص.ب : 12050، إمارة رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: 8060 233 7 971+، فاكس: 8070 233 7 971+
البريد الإلكتروني: info@alqasimifoundation.rak.ae
www.alqasimifoundation.com